

اثر تقلب سعر الصرف على النفط في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية

The impact of the fluctuation of the exchange rate on oil in Algeria, analytical and standard study.

د. بوكليخة لطيفة¹

استاذة محاضرة

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان

صندوق بريد 226 جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان * كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

bouklikhalatifa@yahoo.fr

قدم للنشر في: 17.10.2017 & قبل للنشر في: 02.05.2019

الملخص:

يهدف هذا العمل الى ابراز العلاقة ما بين اثر تغيرات اسعار الصرف على العائدات النفطية في الجزائر، فمن خلال هذه العمل قمنا باستخدام دراسة قياسية لحالة الجزائر حيث ان دراسة هذا الموضوع يعتبر أحد أهم الانشغالات التي تطرق لها الاقتصاديون من خلال الدراسات المختلفة التي قاموا بها، حيث أكد بعض الباحثين أهمية استقرار مستويات أسعار الصرف في جذب العائدات النفطية ورفع معدلاته، في حين قامت دراسات أخرى بقياس تلك العلاقة آخذين بعين الاعتبار تأثير متغيرات أخرى. وتسعى هذه الدراسة إلى معرفة الأثر الذي يحدثه التغير في سعر النفط في أحد مكونات الاستقرار النقدي في الجزائر وهو سعر الصرف، وذلك من خلال الطرح النظري لهذين المتغيرين ومحاولة اختبار العلاقة بينهما باستعمال نماذج قياسية.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف- العائدات النفطية - التكامل المتزامن.

تصنيف JEL: E4,49

Abstract:

The aim of this work is to highlight the relationship between the impacts of exchange rate changes on the oil revenues in Algeria. Through this work we have used a standard study of the case of Algeria as the study of this subject is one of the most important concerns that economists have addressed through the various studies they have done, Where some researchers stressed the importance of stability of exchange rates in attracting oil revenues and raise rates, while other studies measure this relationship taking into account the impact of other variables. This study seeks to know the effect of the change in the price of oil in one of the components of monetary stability in Algeria, the exchange rate, through the theoretical proposition of

¹المؤلف المراسل: بوكليخة لطيفة: bouklikhalatifa@yahoo.fr

these variables and try to test the relationship between them using standard models.

Key words: exchange rate - oil revenues - simultaneous integration.

Jel Classification Codes : E4,49

1- مقدمة:

يشكل قطاع المحروقات في الجزائر نسبة 98% من التجارة الخارجية الجزائرية، إذ يعتبر النواة الأساسية في توفير الموارد بالعملة الصعبة و التي تستخدم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، و تتميز التجارة الخارجية الجزائرية بخاصية هامة في كون قيمة الصادرات تسعر بالدولار الأمريكي أما الواردات فإن أغلبها تأتي من منطقة الأورو ما يعني التصدير بعملة منخفضة و الاستيراد بعملة مرتفعة، و في ظل ما يشهده الدولار الأمريكي من انخفاضات متتالية أمام الأورو فإن الجزائر تواجه مشكلة تأكل القوة الشرائية لعائداتها النفطية، إضافة إلى ارتفاع فاتورة الواردات، هذا إلى جانب الخسائر المترتبة عن الفوارق بين العملات. و قد ارتبط تاريخيا سعر النفط بالدولار الأمريكي، إذ يعد الدولار العملة التسعيرية للبترول و عصب الحياة و أهم سلعة إستراتيجية في هذا القرن و الركيزة الأساسية لهيكل الصادرات في المنطقة العربية ، فالعوائد المتأتية منه تودع بالدولار الأمريكي ما يعني تأثر هذه العوائد بتقلباته ارتفاعا و انخفاضاً. و منذ مطلع سنة 2000 توالى الأحداث السياسية و الاقتصادية أنتجت تداعيات خطيرة على حركة أسعار البترول و تقلبات العملات ، فمن جهة عرف الدولار في الفترة الماضية أدنى مستوى له أمام العملات الأساسية بسبب المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي، و التي تحاول الإدارة الأمريكية أن تجد لها حولا، ما يجعل التخفيض أحيانا أمرا مفتعلا من صناع القرار في أمريكا. و من جهة ثانية بلغت أسعار النفط ابتداء من سنة 2004 مستويات قياسية تجاوزت سقف 100 دولار للبرميل، أعطت لدول المنطقة العربية و فرة مالية خلال السنوات الماضية لم تحقق مثيلا لها من قبل. و قد شكل وقوع الأزمة المالية العالمية سنة 2008 صدمة كبيرة للدول المنتجة و المصدرة للبترول حيث تهاوت الأسعار إلى أدنى مستوياتها، في المقابل شهد الدولار الأمريكي انخفاض حاد في قيمته مقابل العملات الرئيسية الأخرى. إشكالية الدراسة

يشكل دراسة موضوع قياس تأثير سعر الصرف على العائدات النفطية في الجزائر أحد أهم الانشغالات التي تطرق لها الاقتصاديون من خلال الدراسات المختلفة التي قاموا بها، حيث أكدت بعض الدراسات أهمية استقرار مستويات أسعار الصرف في جذب العائدات النفطية و رفع معدلاته، في حين قامت دراسات أخرى بقياس تلك العلاقة آخذين بعين الاعتبار تأثير متغيرات أخرى، و لهذا نحاول من خلال هذا البحث طرح الإشكالية التالية:

ما هي اثار تغير سعر الصرف على الاقتصاد النفطي في الجزائر؟

و لمحاولة الإجابة عن هذه الإشكالية نستعين ببعض التساؤلات المدعمة للموضوع والتي هي كالتالي:

- ما هي العوامل الرئيسية المحددة لأسعار النفط؟
- ما أثر تقلبات أسعار البترول على اقتصاديات الدول المصدرة و المستهلكة؟
- ما هي الأسباب الدافعة إلى بلوغ أسعار النفط مستويات قياسية لم يسبق لها مثيل؟
- كيف يؤثر انخفاض الدولار على القوة الشرائية للعوائد المالية المتأتية من قطاع المحروقات في الجزائر؟
- أهمية البحث وأهدافه:

أما أهمية الموضوع فهي نابعة من:

كون البحث يعبئنا للتفكير في استبدال الدولار كونه عملة تسعير البترول بعملة أقوى منه بسبب ما يشهده من تقلبات حادة أمام العملات الأخرى، أو بجعل سعر البترول يرتبط بسلعة من العملات تقبنا من خطر

التقلبات في سعر عملة دون الأخرى، زيادة إلى أن هناك استفادة من نتائجه سواء للدارسين أو الباحثين، كما أنه يوفر مادة علمية ممنهجة و منسقة و مدعمة بإحصائيات حديثة تساعد في التحليل الموضوعي للإشكالية.

تهدف الدراسة إلى:

- الوقوف على العلاقة التي تربط تقلبات الدولار بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط.
- إمكانية تسعير النفط بغير الدولار نظرا للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي في الوقت الراهن و تداعيات الأزمة المالية العالمية.
- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تهدف تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية و السياسية التي تحدث في السوق العالمي.

2- أسعار الصرف، أنظمتها و أسواقها

إن النقود هي كل شيء يحظى بالقبول العام من طرف جميع أفراد المجتمع واستخدامها كأداة للتبادل داخل البلد الواحد، أما في حالة المعاملات الاقتصادية مع الخارج فإن الوضع يختلف تماما، ذلك أن التبادل الخارجي يستوجب نوع من المقارنة بين عملتين على الأقل، هذه المقارنة تعبر عن سعر الصرف ونظرا لأن العملة الوطنية لبعض الدول لا تقبل كأساس في قيام المبادلات الدولية، لذلك كانت الحاجة ماسة إلى تواجد أسواق صرف أجنبية حيث يتم بيع وشراء العملات الأجنبية.

2-1- تعريف سعر الصرف

إذن يمكن تعريف سعر الصرف بأنه:

"سعر الوحدة من النقد الأجنبي مقدرا بوحدات من العملة الوطنية"²

يعرف أيضا "أنه نسبة مبادلة عملة ما بعملة أخرى حيث تعد إحدى العملتين سلعة وتعتبر الأخرى السعر النقدي لها"³

كما يعرف سعر الصرف على أنه "عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى"⁴

أو هو "ثمن عملة دولة مقومة في شكل عملة دولة أخرى أو نسبة مبادلة عملتين"⁵

كما يمكن تعريف سعر الصرف بطريقة عكسية:

"على أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية"⁶

وبالتالي يعرف سعر الصرف من زاويتين "فمن الزاوية الأولى يمكن النظر إليه على أنه عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمنها لوحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومن زاوية ثانية يمكن النظر إليه على أنه عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمنها لوحدة واحدة من العملة الوطنية".⁷

2-2- سياسات سعر الصرف:

1 -سياسة تعديل سعر صرف العملة

إن تعديل سعر صرف العملة يكون إما بتخفيض القيمة الخارجية للعملة أو رفع القيمة الخارجية للعملة.

أ- سياسة تخفيض قيمة العملة.

إن تخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يؤدي أساسا إلى انخفاض أسعارها مقومة بوحدات النقد الأجنبي وهذا ما يؤدي إلى تنشيط الصادرات، كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات، إذن فالنتيجة النهائية لتخفيض قيمة عملة بلد ما يتوقف على مدى

1- قدي عبد المجيد، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص103

2- العباس بلقاسم، "أساسيات أسعار الصرف"، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي. للتخطيط، العدد 23 - نوفمبر 2003، ص01.

3- الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص9.

4- زينب حسن عوض الله، "الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية الجديدة، 2004، ص4.

5- أسامة محمد الفولي، مجدي شهاب، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الدار الجامعية الجديدة، القاهرة، 1997، ص2.

6- سامي عفيفي حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 1994، ص23.

مرونة العرض والطلب لصادراته ووارداته⁸ ، فإذا كان الطلب الخارجي على صادرات الدولة التي قامت بالتخفيض مرنا وكان العرض من منتجاتها المعدة للتصدير كذلك مرنا، فإن تخفيض العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات، وبالمثل إذا كان الطلب الداخلي على السلع المستوردة مرنا وكان العرض منها مرنا ، أدى تخفيض عملة ذلك البلد إلى الحد من المدفوعات الأجنبية نتيجة ارتفاع الأسعار بالعملة الأجنبية مما يؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

و بعد تخفيض القيمة الخارجية للعملة قرارا تتبعه السلطات النقدية⁹ ، إذا زاد الطلب الخارجي على المنتجات المحلية نتيجة لتخفيض قيمة العملة ولم تتمكن الدول من زيادة إنتاجها فهذا يؤدي إلى نقص حصة الصادرات، وكذلك يترتب على عدم مرونة الطلب المحلي على الواردات زيادة قيمة الواردات بنسبة أكبر من زيادة قيمة الصادرات¹⁰ ، عملية تخفيض قيمة العملة تقنية تقررها الدولة تتمثل في تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية وهو إجراء من أجل تخفيض قيمة الصرف للعملة وتخفيض قيمتها الخارجية في الخارج¹¹ من الجانب السيكولوجي فالتخفيض هو فقدان الثقة في العملة والاقتصاد، أما من الجانب السياسي هو الإحساس بالهزيمة عندما ترتفع الأسعار المحلية ارتفاعا تضخميا يصبح لدينا سعرين للعملة، الأول مرتفع حددته الدولة ولا يتعامل به في السوق والثاني يتحدد تبعاً لقوى السوق، فإذا تجاهلت الدولة هذه الظاهرة وامتنعت عن تصحيح سعر عملتها فإن ذلك يؤدي إلى الأمور التالية¹² :

- نتيجة انخفاض صادرات البلد يصبح الميزان التجاري للدولة في حالة عجز لأن الأسعار المحلية مرتفعة وليس بإمكانها المنافسة في الأسواق الخارجية بينما تتزايد الواردات لانخفاض الأسعار في الخارج.

- عدم دخول رؤوس الأموال الأجنبية نتيجة تدهور قيمة العملة في سوق الصرف، وكذلك هجرة رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة داخل البلد خوفا من استمرار تدهور قيمة العملة.

ب- سياسة رفع قيمة العملة.

الرفع من القيمة الخارجية للعملة معناه أن يعاد تقييم العملة وهو عكس التخفيض، فإذا كان التخفيض يؤدي إلى ازدهار قطاع الصادرات فإن رفع قيمة العملة يؤدي إلى نتائج سلبية على قطاع الصادرات تتمثل في انخفاض مداخل المصدرين بالعملة الوطنية لقاء السلع المصدرة بالمقارنة مع عائداتهم قبل رفع قيمة العملة، كما أن رفع قيمة العملة يعتبر عامل إيجابي بالنسبة للمستوردين حيث ترتفع مداخلهم وذلك لانخفاض أسعار السلع المستوردة مقارنة بالسلع المحلية.

كما أن من أسباب رفع قيمة العملة رغبة الدولة في مكافحة التضخم، لأن أسعار السلع المستوردة تنخفض وبالتالي ينعكس هذا الانخفاض على الأسعار المحلية، وينتج عن رفع قيمة العملة انخفاض القدرة التنافسية لسلع البلد الذي قام برفع قيمة عملته وذلك بسبب انخفاض الصادرات وزيادة الواردات.

إن سياسة رفع قيمة العملة لا تقوم بها سوى البلدان التي تمتلك مواقع هامة في الأسواق الدولية وقدرات تنافسية كبيرة إضافة إلى احتياطات ضخمة من العملات الأجنبية، وقد قامت بهذا الإجراء ألمانيا عدة مرات حيث قامت برفع قيمة المارك مقابل الدولار والعملات الأخرى وهذا لم يضعف القدرات التنافسية للسلع الألمانية في الأسواق الدولية لأن الرواج الهائل الذي عرفه الاقتصاد الألماني أدى إلى زيادة الصادرات وتدفق العملات الأجنبية وظهور فوائض هامة في ميزان مدفوعاتها وهذا انعكس سلباً على موازين مدفوعات الدول الأخرى، وقد قامت ألمانيا برفع قيمة عملتها بطلب من دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية باعتبارها عضو في النظام النقدي الأوروبي من أجل تحقيق الضغط على العملات الأوروبية الأخرى¹³ وقد كان لليابان تجربة هامة في رفع قيمة عملتها حيث وصلت قيمة الين الياباني سنة 1995 إلى 80 ين للدولار مقابل 240 ين للدولار سنة 1980 وجاء الارتفاع نتيجة للضغط الأمريكية في إطار الحرب التجارية لإرغام اليابان على تخفيض صادراتهم الموجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والسوق الأوروبية وباقي أسواق العالم ويكون ذلك إلا برفع تكلفة الصادرات اليابانية برفع سعر صرف الين وتخفيض قدرته التنافسية

7- ماهر كنج شكري و مروان عوض، " المالية الدولية، العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين النظرية و

التطبيق"، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان -الأردن ، الطبعة الأولى 2004 ، ص211

8- MILET obravich , " les effets de la d'évaluation française de 1958, "les aides d'organisation paris 970.p150.

9- محمد عبد العزيز العجمية، مدحت محمد العقاد، مرجع سابق، ص 3 .

10- مجدي محمود شهاب " الاقتصاد الدولي " دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية"، 1996 ، ص258 .

11- محمود حميدات " مدخل للتحليل النقدي " ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 ، ص 11 .

12-- جديدين لحسن، مرجع سابق، ص4

في كل الأسواق العالمية، ويبين هذا أن سعر الصرف المغالي فيه يمكن أن يمثل ضربة قاضية لكافة طموحات التصدير¹⁴

2- سياسات: الرقابة، الموازنة وتغطية خطر الصرف.

أ- سياسة الرقابة على الصرف.

ظهر نظام الرقابة على الصرف الأجنبي على نطاق واسع و بشكل لم يعهده العالم عندما انتشر - من قبل 1933 بألمانيا ودول أوربا الوسطى والشرقية وأمريكا - غمار الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى في فترة 1929 اللاتينية، فمن خلال هذه الأزمة شهد العالم انهيار قاعدة الذهب الدولية وحدث اختلال كبير في : المدفوعات الدولية ويعود ذلك إلى الأسباب التالية:¹⁵

سببت الأزمة الاقتصادية العالمية حدوث انكماش في حجم التجارة الخارجية الأمر الذي انعكس في حدوث عجز كبير ومستمر في موازين مدفوعات هذه الدول.

أثرت الأزمة الاقتصادية على اقتصاد أكبر دولتين مقرضتين في ذلك الحين وهما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكان من نتائج ذلك قلة تدفق رؤوس الأموال الطويلة الأجل من هاتين الدولتين إلى دول أخرى تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها، وكبديل لذلك تم الاعتماد على القروض القصيرة الأجل للوفاء بالتزاماتها الخارجية، هروب رؤوس الأموال من الكثير من الدول لعدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية، هدف إيجاد أسواق نقدية أكثر أمنا واستقرارا.

ب- سياسة مال موازنة الصرف:

مال الموازنة هو عبارة عن احتياطي مكون من مجموعة من العملات وموضوع تحت يد السلطة المركزية بغرض التدخل في سوق الصرف لمنع حدوث تقلبات غير مناسبة، و لاجتناب التقلب في أسعار الصرف أنشأت كل من إنجلترا سنة 1932 و الولايات المتحدة سنة 1933 ما سمي بمال موازنة الصرف ، حيث أنشأت وزارة المالية البريطانية حساب "موازنة الصرف" وعهدت بإدارته إلى البنك المركزي على أن يكون حسابا مستقلا من حسابات البنك حتى يمكن المحافظة على سرية.

ج- سياسة تغطية خطر الصرف

خطر الصرف هو مجموع الأخطار المتعلقة أو الناجمة عن العمليات المرتبطة بالعملات الأجنبية وذلك عند حدوث تغيرات في سعر الصرف، حيث أن المؤسسات في مواجهة دائمة و مستمرة لخطر الصرف، فعند القيام بعمليات التصدير فإن المصدر يحصل على حقوقه بالعملات، وهو يتعرض لخطر الصرف عند حدوث انخفاض في سعر صرف العملة المتعامل به بين لحظة إمضاء العقد ووقت تسديد الحقوق، أما في عمليات الاستيراد، فالمستورد يتحمل خسارة الصرف عند حدوث ارتفاع في قيمة العملة المتعامل بها بين لحظة إمضاء العقد، ووقت تسديد الديون

3- قطاع المحروقات في الجزائر:

تطلق صفة الدولة النفطية على بلد ما عندما:

- يكون منتجا ومصدرا صريحا لكميات هامة من البترول الخام كمادة أولية مهيمنة على الصادرات.
- يعتمد الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم له بصفة أساسية على الريع البترولي.
- يعتمد من أجل استغلال النفط في جميع مراحل استكشاف، استخراج ونقل بصفة كبيرة على تقنيات الشركات العالمية، أي دولة تفكر إلى التطور التكنولوجي.

فعنصر إنتاج البترول وتصديره لا يعطي صفة " الدولة النفطية " لأن هناك دولا منتجة ومصدرة للبترول والغاز ولا تعتبر دولا نفطية مثل النرويج ، هولندا و روسيا لأن اقتصادياتها قائمة على تنوع النشاطات الاقتصادية وتتحكم في تكنولوجيا الاستغلال، ولذلك فالجزائر وبهذه الصفات تعتبر إحدى الدول النفطية بالرغم من امتلاكها ثروات طبيعية متنوعة يمكن أن تشكل لها ركائز قوية للاقتصاد الوطني إلى جانب ثروة النفط¹⁶.

¹⁴ - نيرمين السعدني، " سياسات سعر الصرف في الدول النامية " مجلة سياسات الدولية، العدد 144، أبريل 2001 ،

ص2

¹⁵ - سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص69

¹⁶ - مقلبد عيسى، " قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2007-2008 ص:31.

4- أسعار النفط وسعر الصرف في الجزائر:

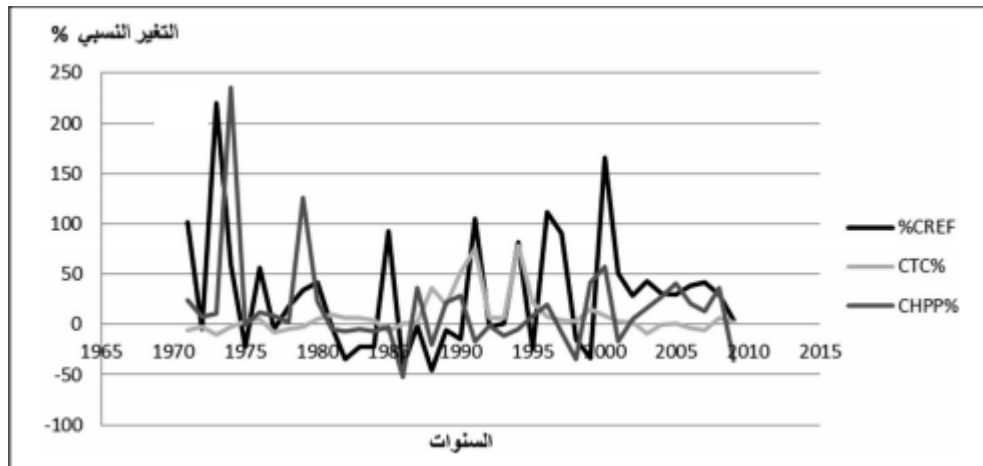
إن النقد ليس كباقي السلع. فإذا اضطربت قيمة سلعة ما، مثلاً سلعة ضرورية في الاستهلاك المحلي فإنها لا تؤدي إلى اختلال في الاقتصاد ككل، بل تؤدي إلى اختلال جزئي في سوق تلك السلعة. وإذا كانت سلعة قاعدية كالنفط بالنسبة إلى الاقتصاد الجزائري. فإن اضطراب قيمة النقد، سيؤثر في الاقتصاد كله. وهو واقع الأمر في الاقتصاد الجزائري.

4-1- أثر سعر النفط في سعر واحتياطي الصرف يعتبر قطاع المحروقات القطاع الأساسي الذي يركز عليه الاقتصاد الجزائري، كما يمثل العامل الرئيسي المعزز للتوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية. وقد أسهم في احتياطي الصرف الأجنبي الذي يستعمله البنك المركزي الجزائري للإدارة والحفاظ على استقرار العملة من تدخله في سوق الصرف لإعادة الاعتبار لقيمة العملة في حالة انخفاض سعر الصرف، ولقد عرف احتياطي الصرف الأجنبي منذ السبعينيات إلى غاية 2009 تطورات عدة نتيجة تغيرات العوائد النفطية التي تظل تخضع لتحركات أسعار النفط. والشكل الآتي يبين نتائج هذه التقلبات في سعر النفط لسلسلة أوبك وأثرها في احتياطي الصرف الذي يؤدي دوراً مهماً في إدارة سعر الصرف حيث يرمز كل من : CREF: التغير النسبي في احتياطي الصرف الأجنبي .

CTC: التغير النسبي في سعر الصرف .

CHPP: التغير النسبي في سعر النفط.

الشكل (1): أثر سعر النفط في سعر واحتياطي الصرف خلال الفترة 1970-2009



المصدر: تقرير الأمين العام السنوي الثامن والعشرون 2001 (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك)، 2001، وتقرير الأمين العام السنوي الخامس والثلاثون 2008.

ومن خلال الشكل يتضح أن تقلبات أسعار النفط أثرت بشكل كبير في تغيرات احتياطي الصرف من خلال الزيادة في العوائد النفطية، وكما هو ملاحظ بأنه يوجد شبه تكامل بين المتغيرين، حيث نجد في السبعينيات تغير كبير ومحسوس ونسب عالية تقدر بـ 219.95 بالمئة حيث وصلت حينها إلى 916.196 مليون دولار في سنة 1973، لتليها زيادة بنسبة بالمئة 9.42 أين وصل احتياطي الصرف إلى 1454.280 مليون دولار في سنة 1974 وهذه المرحلة تعتبر مهمة حيث قررت دول الأوبك زيادة سعر نفوطها بسبب انخفاض قيمة الدولار، على أثر التخفيض الذي أجرته الـ «و.م.أ» على سعر صرف الدولار في سنة 1971. أما في مرحلة الثمانينيات والتسعينيات فقد عرف احتياطي الصرف انخفاضاً في وسط الثمانينيات بسبب أزمة النفط ودخول الجزائر في مديونية خارجية شكلت عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الجزائري. وقد استمر هذا التذبذب بين

الارتفاع والانخفاض إلى غاية أواخر التسعينيات. فرغم ارتفاع أسعار النفط والعوائد النفطية فقد لخدمات الدين أثر امتصاص هذا الارتفاع بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي.

1- دراسة قياسية:

يهدف هذا المحور إلى تحليل النتائج القياسية وتحديد نوعية العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف وذلك من خلال تعرف خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة ومن ثم تقدير المعادلات. تستخدم الدراسة سلسلة زمنية شهرية لكل من أسعار النفط، وسعر الصرف تمتد خلال الفترة 2000:M1:2010:M1 وهذه البيانات أخذت من الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي أما إحصاءات سعر النفط الشهرية فهي تمثل الأسعار الفورية لخامات سلة أوبك المأخوذة من التقارير الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط. فبخصوص تركيبة سعر الصرف هو عدد الوحدات من الدينار الجزائري مقابل وحدة واحدة من الدولار الأمريكي .

1- اختبار استقرار السلاسل الزمنية

سيتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار (ADF) واختبار (PP) في المستوى (level) والفروق الأولى (Difference).

وباستخدام البرنامج، يبين الجدول الرقم (1) نتائج هذا الاختبار لجميع المتغيرات على النحو الآتي:

الجدول(2): نتائج اختبار (Unit Root Test) لجميع المتغيرات

Test PP		Test ADF		VAR
1stDiff	level	1st Diff	Level	
(*)-6.226603	-2.986742	(*)-4.78349	-3.639653	PP
-7.257229	-3.83765	(*)-7.171868	-2.630533	TC

(*) تشير إلى استقرار متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 1%

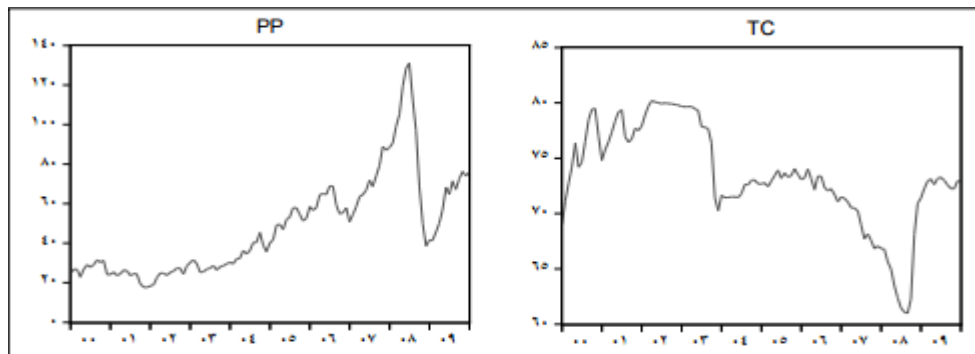
يتضح من خلال الجدول أن سعر النفط وسعر الصرف مستقر في اختبار ADF و PP في الفروق الأولى عند مستوى معنوية 1% .

يظهر من خلال النظرة العامة للسلاسل الزمنية في المستويات أنها غير مستقرة لاحتوائها على جذر الوحدة، أي بعبارة أخرى جميع المتغيرات غير معنوية، أي أنه تم قبول الفرضية العدمية بعدم استقرارية متغيرات الدراسة، وهذا دليل على وجود جذر وحدي مع اتجاه عام واضح في السلاسل الزمنية يظهر من خلال المنحنيات الآتية:

الشكل(2): عدم استقرار السلاسل المستوى

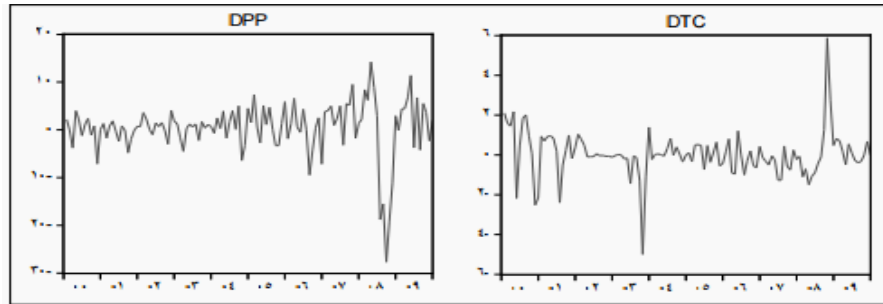
من اعداد الباحثة بالاستعانة ببرنامج EViews6

ولكن وكما هو ملاحظ في الجدول الرقم (2) أنه عند استخدام الفروق الأولى للسلاسل المذكورة أعلاه، تبين



أنه تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة بعدم وجود جذور وحيدة أي أن السلاسل الزمنية مستقرة، وبالتالي فإن المتغيرات السابقة متكاملة من الدرجة الأولى كما هو موضح في الشكل الرقم (3):

الشكل (3): استقرار السلاسل الزمنية في الفروق الأولى



2- لتكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ:

أ - اختبار التكامل المتزامن:

نجري اولاً اختباراً من اختبارات التكامل المتزامن وهو اختبار أنجل جرانجر ذو الخطوتين للتأكد نجري أولاً من تحقق الشرط الثاني، وهو استقرار سلسلة البواقي بدرجة أقل من استقرار المتغيرات الأصلية، أي وجود تكامل متزامن بين سعر النفط ومؤشر الاستقرار النقدي، والنتائج كما هي في الجدول الرقم (3) بعد تقدير النموذج

$$TC = c_1 + c_2PP + \varepsilon_2$$

الجدول (3) : اختبار التكامل المشترك لانجل جرانجر

DW= 1990712	- 3.436313(*)	اختبار استقرار سلاسل البواقي (ADF)	$F^*=235.85$ $R^2 = 0.664$ 0.000	C_2 = -15.357	C_1 = 80.450	coefficient
				-15357	155.342	t-Statistic
				0.000	0.000	Prob.

(*) تشير إلى استقرار سلاسل البواقي عند مستوى معنوية 10 بالمائة.

يتضح من خلال الجدول المعطى المقدر للنموذج لها معنوية إحصائية حسب إحصائية ستودنت مع ملاحظة أن قيمة معامل التحديد (R^2) الذي يختبر جودة التوفيق أو المقدرة التفسيرية للنموذج نسبة مقبولة للنموذج، أما قيمة ديربن واتسون (DW) فتبين عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء خلال تقدير

دوال الانحدار لقيم البواقي، أما سلسلة البواقي فهي مستقرة في المستوى وبالتالي نستنتج من خلال جميع هذه الاختبارات أنه يوجد تكامل متزامن بين سعر النفط وسعر الصرف وذلك لتحقيق الشرط الثاني من شروط التكامل وهو استقرار سلسلة البواقي في درجة أقل من درجات تكامل متغيرات الدراسة. ولتأكيد صحة النتائج المتوصل إليها في الاختبار الأول سنقوم بإجراء اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن للنماذج الثلاثة (الجدول الرقم (4))، مع العلم أن عدد التأخرات تم أخذها وفق أصغر قيمة لمعيار AIC و SC في نموذج VAR (الجدول (4)): اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

المتغيرات	الفرضيات العدمية	λ_{trace}	Prob.	(5%) critical value
Series: PP/TC	$r = 0$	18.08070(*)	0.0199	15.49471
	$r \leq 1$	2.665029	0.1026	3.841466

(*) تشير إلى وجود شعاع للتكامل المتزامن عن مستوى معنوية 5%
نلاحظ من خلال الجدول أنه تم رفض الفرضية العدمية الأولى وقبول الفرضية البديلة في النموذج، حيث قيمة λ_{trace} أكبر من القيمة الجدولية، وهذا يدل على وجود شعاع للتكامل، لكن في الاختبار الثاني حيث قيمة λ_{trace} أكبر من القيمة الجدولية، وهذا يدل على وجود متجهين للتكامل للنماذج الثلاثة، وعليه نستنتج من خلال نتائج الجدول أن هناك متجها وحيدا للتكامل المتزامن بين سعر النفط وسعر الصرف.

ب - نموذج تصحيح الخطأ

بعد أن تأكدنا من وجود تكامل مشترك بين مؤشر الاستقرار النقدي وسعر النفط، نقوم الآن بتقدير نموذج تصحيح الخطأ للنماذج الثلاثة كمرحلة أخيرة للتكامل المشترك، ويمكن تمثيل ذلك بالمعادلات الآتية:

$$\Delta tc = \alpha_2 B_{2,1} PP_{t-1} + B_{2,2} TC_{t-1} + B_{2,3} + C_{(2,1)} \Delta PP_{t-1} + C_{(2,2)} \Delta PP_{t-2} + C_{(2,3)} \Delta TC_{t-1} + C_{(2,4)} \Delta TC_{t-2} + C_{(2,5)} + \varepsilon_t$$

وباستخدام برنامج Eviews تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ للنماذج الثلاثة الجدول رقم (5) بالشكل الآتي:

الجدول (5): تقدير نماذج تصحيح الخطأ

النموذج المقدر
$D(TC) = -0.021 * (PP(-1) + 4.983 * TC(-1) - 413.940) - 0.050 * D(PP(-1)) + 0.012 * D(PP(-2)) + 0.372 * D(TC(-1)) - 0.162 * D(TC(-2)) + 0.014$

مع العلم أن عدد التأخرات (2) تم أخذها وفق أصغر قيمة لمعيار AIC و SC في نموذج

VAR

ج - اختبارات العلاقة السببية لجرانجر

إن اختبار العلاقة السببية يقوم على اختبار الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية أو تأثير في المدى القصير بين سعر الصرف وسعر النفط الممثلة وفق شعاع الانحدار الذاتي وذلك من خلال تقدير معادلة النموذج، والجدول الرقم-6 يلخص نتائج الاختبار:

الجدول (6): اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الاستقرار النقدي وسعر النفط

الفرضيات العدمية	احصائية فيشر المحسوبة	الاحتمال	القيمة الجدولية	الاحتمال
F^*				
DPP لا تتسبب في DTC	2.08605	0.1289	3.92	0.05

0.05	3.92	0.0007	7.77802	DPP لا تسبب في
------	------	--------	---------	----------------

مع العلم أن عدد التأخرات (2) تم أخذها وفق أصغر قيمة لمعيار AIC و SC .
القيمة الجدولية هي $F_{1,119}^{0.05} \approx 3.92$ حيث درجة الحرية للبسط: $v_1 = c - 1 = 1$ ودرجة الحرية للمقام:
 $v_2 = n - k - 1 = 119$
حيث:

c : عدد العينات؛ n : عدد المشاهدات في العينة؛ k : عدد المتغيرات المحددة خارج النموذج.
يتضح من خلال الجدول أن إحصائية فيشر المحسوبة F في الفرضيات العدمية الأولى أصغر من القيمة الجدولية باحتمال أكبر من 5 %، وبالتالي نقبل الفرضية بعدم وجود علاقة سببية في هذا الاتجاه ($TC \rightarrow PP$) أما بالنسبة للفرضية العدمية الثانية فقد تبين بأن قيمة فيشر المحسوبة F أكبر من القيمة الجدولية وبالإضافة فإن احتمال قبول الفرضية العدمية يساوي الصفر وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة سببية من سعر النفط باتجاه سعر الصرف ($PP \rightarrow TC$).
نستنتج في النهاية أن اختبار العلاقة السببية انتهى بأن سعر النفط يؤثر في سعر الصرف في الأجل القصير. وهذه النتيجة تبين بأن زيادة أو انخفاض أسعار النفط في الأجل القصير سيؤثر في زيادة أو انخفاض سعر الصرف.

الخاتمة:

حاولنا من خلال دراستنا الإجابة على الإشكالية التي تدور حول درجة التأثير التي يمكن أن تحدثها تقلبات أسعار الصرف – الدولار – على العوائد النفطية في الجزائر خاصة و أن الجزائر تقبض مداخيلها بالدولار الأمريكي، و تدفع قيمة أغلب وارداتها بالأورو مما يجعلها تتحمل تكلفة الفوارق بين العملات خاصة في حال انخفاض الدولار أمام الأورو.

لا شك في أن الدراسة التطبيقية والقياسية لأثر تغيرات أسعار النفط في سعر الصرف في الجزائر تستمد أهميتها من دورها في توجيه البرامج والسياسات الاقتصادية التي من شأنها على الأقل أن تحد الآثار السلبية لهذه الظاهرة، ولذلك ومن أجل الوصول إلى أهداف الدراسة كان لزاما علينا دراسة التطور التاريخي لأسعار النفط ومحدداتها بالإضافة إلى أثرها في سعر الصرف في الجزائر انطلاقا من أهم الآراء والتحليلات الفكرية لأهم المدارس، وبناء على المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني هذا من جهة، ومن جهة ثانية الوقوف على أسبابها وأثارها والعلاقة التي تربط بين تطور أسعار النفط وسعر الصرف في الجزائر بالإضافة إلى مواكبة التطور الذي عرفته الأدوات الإحصائية والرياضية لنظرية القياس الاقتصادي، من أجل إعطاء أحسن نمذجة قياسية لهذه العلاقة نظرا لسرعة التقلبات التي تشهدها المؤشرات النقدية وأسعار النفط.

نتائج البحث:

- من أهم النتائج التي يمكن أن نستخلصها من خلال دراستنا لهذا الموضوع هي:
- تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني.
 - تشكل الانخفاضات المتتالية في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة الأورو أصعب تحدي يواجه الجزائر في ظل ارتباطها التجاري بالدول الأوروبية في إطار توقيعها لاتفاقية الشراكة إذ يكلفها ذلك تكلفة الفوارق بين العملات.
 - ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات يجعله يتأثر بأهم الأحداث التي تحدث على مستواه، خاصة في ظل الوضع السياسي الغير مستقر في منطقة الشرق الأوسط و في ظل ما تنادي به أصوات صديقة للبيئة في استبدال المحروقات بطاقة نظيفة.
 - أفاق العوائد النفطية في الجزائر خاصة و العربية عامة مرهون بسياسات الدول الكبرى و ما تخطط له من تفكيك تحالف الدول المنتجة و المصدرة للبترول من خلال الضغوط السياسية التي تمارسها عليها، إلى جانب ما تدعو له هذه الدول في استبدال الوقود الأحفوري بمصادر صديقة للبيئة.

إعادة التفكير في تسعير النفط بغير الدولار الأمريكي سواء تسعيره بالأورو أو بسلة من العملات يكون لها وزنا مهما في هيكل المبادلات التجارية للدول المنتجة للنفط، و ذلك من أجل تجنب الانخفاض في القوة الشرائية لبرميل النفط المصدر.

المراجع:

- 1- قدي عبد المجيد، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 .
 - 2- العباس بلقاسم ، "أساسيات أسعار الصرف" ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي. للتخطيط، العدد 23 – نوفمبر 2003 .
 - 3- الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 .
 - 4- زينب حسن عوض الله، "الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية الجديدة، 2004 .
 - 5- أسامة محمد الفولي، مجدي شهاب، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الدار الجامعية الجديدة، القاهرة، 1997 .
 - 6- سامي عفيفي حاتم، " التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 1994 .
 - 7- ماهر كنج شكري و مروان عوض، " المالية الدولية، العملات الأجنبية و المشتقات لمالية بين النظرية و التطبيق"، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان -الأردن ، الطبعة الأولى 2004 .
 - 7- مجدي محمود شهاب " الاقتصاد الدولي" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996 .
 - 8- محمود حميدات " مدخل للتحليل النقدي " ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2000 .
 - 9- نيرمين السعدني، " سياسات سعر الصرف في الدول النامية " مجلة سياسات الدولية، العدد 144 ، أبريل 2001.
 - 10- مقلبد عيسى، " قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2007-2008.
- باللغة الأجنبية:
- Abdellatif benachenhou . « Algérie :la modernisation maitrisée .Alpha design 2008.
 - Dominique Phillon , « le taux de change », 3 eme édition. Paris 2001. -
 - Antoin Ayoub . « Le pétrole: économie et politique ». Economica , Paris 1996. -
 - Gérard Marie Henry. « Dollar la monnaie internationale ». Studyrama, France. édition 2004. -
 - Maurice durousset . « Le marché du pétrole ». Ellipses. Edition1999.
 - Michel Jura. « Techniques financière internationale ». Edition Dunod Paris 2003.